الأمم المتحدة

A/C.2/56/SR.20

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
31 December 2002
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٢٠

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد جومالا (نائب الرئيس) ..... (إندونيسيا)

المحتويات

البند ٩٨ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (تابع)

(ب) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

(ج) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وخاصة في أفريقيا

(د) اتفاقية التنوع البيولوجي

(هـ) مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

(ز) تشجيع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-60990 (A)
0160990

نظراً لغياب الرئيس، السيد سيكساس دا كوستا (البرتغال)، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد جومالا (إندونيسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٩٨ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع) (A/56/115-E/2001/115، و A/56/115/Corr.1-E/2001/92/Corr.1، و A/56/189، و A/56/74، و A/56/222-S/2001/736، و A/56/303، و A/56/304، و A/56/318، و A/56/358، و A/56/395)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (تابع) (A/56/25، و A/56/3، و A/56/306، و A/56/379)

١ - **السيد سالازار** (بيرو): قال إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة قد أتاح للمجتمع الدولي فرصة لمواجهة المخاطر الرئيسية التي تهدد الأمن. وقال إنه يمكن النظر إلى الفقر المدقع، الذي يترك أثرا سلبيا على استدامة الموارد، واستبعاد البلدان النامية من الفوائد التي تحققها العولمة، باعتبارهما من الأسباب الجذرية لهذه التهديدات. فالإدارة المستدامة لموارد الكرة الأرضية تتطلب إدماج المسائل البيئية في أية استراتيجية للتنمية. وسيلزم تغطية التكاليف المتزايدة لعمليات الإدماج هذه من خلال الآليات المالية الدولية الموجودة بالفعل أو الجديدة.

٢ - وأشار إلى أن الالتزامات الواردة في مختلف الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة يجب ألا تقتصر على كونها وسيلة محددة لتنفيذ تلك الاتفاقيات، بل لا بد وأن يواكبها أيضا نظام تجاري دولي يتسم بالعدالة والشفافية ويكفل المساواة في فرص الوصول إلى الأسواق للمنتجات التي تتمتع فيها البلدان النامية بأوضح المزايا النسبية.

٣ - ومضى يقول إنه في حين أن الإدارة المستدامة للغابات يمكن أن تحد من تأثير انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، فإن البلدان المتقدمة النمو لابد وأن تفي بالتزاماتها بالحد من تلك الانبعاثات، وفقا لما تعهدت به عند توقيع بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وقال إن المخاطر التي تترتب على التقاعس عن العمل هي مخاطر حقيقية، وهو ما يتضح من تزايد وتيرة حدوث ظاهرة النينيو.

٤ - وأشار إلى أن بيرو تشعر بقلق بالغ إزاء الآثار التي تتركها ظاهرة احترار الأرض على النظام الإيكولوجي لمنطقة الأنديز، حيث تتقلص الطبقات الجليدية بصورة ملحوظة. ولذلك، فإن بيرو تولي أولوية عليا للسنة الدولية للجبال، كما أنها استضافت حلقة عمل دولية لرفع مستوى الوعي بالدور البالغ الأهمية للجبال في الحفاظ على التراث الطبيعي والجيني والتنوع البيئي.

٥ - واستطرد يقول إن وفد بلده يتطلع إلى أن تختتم بنجاح مداولات الفريق العامل المعني بفرص الوصول إلى الموارد وتقاسم المنافع، الذي أسندت إليه مهمة تعزيز قيمة المعارف التقليدية وكفالة كفاية فرص الوصول إلى الموارد الوراثية. وأضاف أنه من المشجع في هذا الصدد ملاحظة أن مشروع البيان الوزاري الصادر عن منظمة التجارة العالمية قد لفت الانتباه إلى ضرورة أن يؤخذ في الاعتبار، عند إجراء مفاوضات تجارية، الارتباط بين حقوق الملكية المتصلة بالتجارة والمعارف التقليدية.

٦ - ومضى يقول إنه يلزم إجراء مزيد من المناقشات بشأن نطاق الإدارة العالمية للبيئة، التي تهدف إلى حل المشاكل المتعلقة بتشرذم البرنامج الدولي للبيئة ومدى فاعليته. وأضاف أن بيرو تؤمن بأن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة هو الإطار السليم الذي أمكن النظر من خلاله في

سبل معالجة أي نقص في تماسك البرنامج. واختتم كلمته بقوله إن التركيز ينبغي أن ينصب على الطريقة التي يمكن بها تحسين إدارة التنمية المستدامة من أجل تحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١.

٧ - **السيدة لومبان توبينغ – كلاين** (سورينام): قالت إن سورينام أجرت تقييما لاستراتيجياتها الإنمائية. وأشارت إلى أنه رغم إدراج حماية البيئة في الخطة الإنمائية الخمسية، فإنه لا يزال من الواضح أن ثمة حاجة لزيادة فهم المسائل المتعلقة بالاستدامة. وأوضحت أن عدم كفاية جمع البيانات والافتقار إلى الخبرة في تحديد الأهداف المحددة للاستدامة هما من بين العوامل التي تعرقل التخطيط السليم للتنمية المستدامة.

٨ - ومضت تقول إن سورينام تعمل من أجل تحقيق الأهداف الواردة في جدول أعمال القرن ٢١. وأوضحت أن الغابات التي يسكنها السكان الأصليون تشغل نسبة ٨٠ في المائة من أراضي البلد. وتبذل الحكومة جهودا في ميدان التوعية البيئية، كما أنها تنشط في تشجيع مشاركة جماعات السكان الأصليين في اتخاذ القرارات التي تؤثر على الغابات تأثيرا مباشرا.

٩ - وشددت على الأهمية البالغة لزيادة التنسيق بين الوزارات وزيادة مشاركة القطاع الخاص في المسائل البيئية. وأضافت أنه مما يسعد سورينام أن تبلغ بأنها قد حققت تقدما كبيرا في مجال المشاركة العامة ومشاركة المنظمات غير الحكومية والمنظمات المحلية. وقالت إن الإنجازات الوطنية المحدودة، وإن كانت مشجعة، قد عززت من إيمان بلدها بأن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب بذل جهود مشتركة، وتوفر الإرادة السياسية القوية والفهم من أجل خلق التغييرات الجوهرية اللازمة لتحقيق التنمية الدائمة للجميع.

١٠ - **السيد باوتيستا** (الفلبين): تحدث عن الجهود التي يبذلها بلده لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وقال إن البرنامج الفلبيني لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ يتضمن جهودا مباشرة واستباقية من أجل حفظ وإدارة وحماية وإنعاش البيئة من خلال نهج يوائم بين الأهداف الاقتصادية والإيكولوجية والاجتماعية. وقد اتخذت الحكومة خطوات هامة لإدماج أضعف قطاعات المجتمع، من خلال التحليل الجنساني للميزانية في السياق الوطني على سبيل المثال، وعززت دور القطاع الخاص في الإدارة البيئية. كما عجلت الفلبين من مشاريع تحديد الغابات وبدأت مشاريع تجريبية لتحديد التكاليف الفعلية للممارسات الاقتصادية المستدامة.

١١ - ومضى يقول إنه من المؤسف أن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، على الصعيد الدولي، كان مخيبا للآمال إلى حد ما، وهو ما يرجع في جانب منه إلى عدم وفاء المجتمع الدولي بالتزاماته المتعلقة بالمساعدات.

١٢ - وانتقل إلى مؤتمر القمة العالمي، فقال إن المشاركين يجب أن يركزوا على أن يُختتم مؤتمر القمة ببرنامج عمل يكون مفهوما، ومحددا زمنيا ويتوفر له التمويل الكافي. وثانيا، فإن إطار المناقشة يجب أن يظل محكوما بمبدأ المسؤولية المشتركة مع تميز مسؤولية كل طرف. وثالثا، فإنه ينبغي مواصلة تركيز الجهود على كيفية مساعدة البلدان النامية على مواجهة تحديات التنمية. كما ينبغي بذل جهود لإدماج آراء جميع الأطراف صاحبة المصلحة، بما في ذلك قطاع الأعمال التجارية والمجتمع المدني. وأخيرا، ينبغي أن يشدد مؤتمر القمة على أن الإدارة العالمية ينبغي أن تهدف إلى تعزيز مشاركة البلدان النامية.

١٣ - **السيد ليناغالا** (سري لانكا): قال إن المجتمع الدولي قد قطع شوطا طويلا في اتجاه التركيز بدرجة أكبر على التنمية المستدامة. وأضاف أنه من الضروري لاستمرار الحياة

البشرية أن تعمل جميع البلدان، عند توفير احتياجاتها، على تحقيق التكامل والتوازن بين الشواغل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وأشار إلى أن معظم البلدان أصبحت تتخذ الآن خطوات لوضع استراتيجيات وطنية تهدف إلى تحقيق هدف التنمية المستدامة، وذلك رغم أن الفكرة كانت تبدو ثورية عند طرحها لأول مرة عام ١٩٩٢.

١٤ - ومضى يقول إن حكومته تظل ملتزمة التزاما تاما بدعم الجهود المتعلقة بالتنمية المستدامة، وإنها تعلق أهمية كبيرة على استعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بعد عشر سنوات من إقراره. وأضاف أن بلده يتطلع إلى سلسلة من المداولات الناجحة قبل عقد مؤتمر القمة العالمي، وأنه يعتقد أن مؤتمر القمة سيستهدف إزالة العراقيل التي تعترض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

١٥ - **السيد ديساي** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): أجاب على الأسئلة المتعلقة بالتحضير لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وقال إن أنشطة البرامج المحلية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (A/56/379، الفقرة ١١) تحظى بإقرار واسع النطاق باعتبارها من أهم الجوانب وأكثرها نجاحا في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وأضاف أن المجلس الدولي للمبادرات الإنمائية المحلية، وبرنامج بناء القدرات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأمانة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، قد اشتركت في إجراء مسح لمئات من أجهزة الحكم المحلي والرابطات المحلية من أجل تجميع معلومات عن أثر هذه المبادرات المحلية، والعقبات التي تعترض تنفيذها، والدروس المستقاة منها. وستُنشر نتائج المسح في شباط/فبراير ٢٠٠٢.

١٦ - ورداً على سؤال آخر، قال إنه تم تلقي ٥٠ تقييما وطنيا. وقد عممت إدارته نحو ١٢٢ نبذة قطرية، تتضمن معلومات يجب التحقق منها وتصويبها وإكمالها من قبل مختلف البلدان المعنية، غير أنه لم يستجب لذلك سوى ٢٠ منها. وحث البلدان على إعادة تلك النبذات بعد التحقق منها وتصويبها وإكمالها حيث أنها تشكل أساسا قيما لمناقشة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد الوطني.

١٧ - ومضى يقول إن تعيين السيد يان برونك مبعوثا خاصا للأمين العام وإنشاء فريق خبراء لإسداء المشورة للأمين العام يؤكدان التزام الأمين العام بالعمل على كفالة نجاح مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وقال إن إحدى المهام الرئيسية للمبعوث الخاص هي التعرف على آراء كبار القادة السياسيين وما ينتظرونه من مؤتمر القمة. وأوضح أن الفريق الاستشاري متوازن من الناحيتين الجنسانية والجغرافية، وأنه يتألف من خبراء في مختلف المجالات الاجتماعية. وأشار إلى أن أفرقة الخبراء كثيرا ما تشارك في الأعمال التحضيرية للمؤتمرات الدولية، وتساعد في إحاطة الأمين العام، وتعزز الوعي بقضايا المؤتمر.

(ب) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (A/56/68 و Corr.1 و 2 و 3، و A/56/76-E/2001/54، و A/56/306، و A/C.2/56/2)

(ج) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وخاصة في أفريقيا (A/56/175، و A/56/306)

(د) اتفاقية التنوع البيولوجي (A/56/126)

(هـ) مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/56/170، و A/56/306)

(ز) تشجيع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥ (A/56/129)

١٨ - **السيد ديالو** (الأمين التنفيذي لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر): قال، وهو يعرض تقرير الأمين العام عن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا (A/56/175)، إن أمانة الاتفاقية أولت اهتماما خاصا لوضع برامج عمل وطنية لمكافحة التصحر وتنفيذها. وأضاف أن الأمانة قدمت المساعدة في مجال عقد منتديات تشاورية تهدف إلى إبرام اتفاقات شراكة على الصعيد الوطني، وساعدت كذلك على تنظيم مناسبات تشاورية تهدف إلى إدراج برامج العمل الوطنية في أطر التنمية المستدامة الوطنية.

١٩ - وأضاف وهو يُطلع اللجنة على نتائج الدورتين الرابعة والخامسة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، أن الدورة الرابعة ركزت على استعراض التقارير التي أعدتها البلدان الأطراف المتضررة عن تنفيذ الاتفاقية. وقال إن الاستعراض كشف عن وجود تعبئة على الصعيد العالمي للبلدان الأطراف المتضررة ولشركائها الإنمائيين في مجال مكافحة التصحر. ولئن قامت الدورة الرابعة أساسا باستعراض تنفيذ الاتفاقية، فإن الدورة الخامسة دفعت بالعملية إلى الأمام من خلال الموافقة على تدابير تتصل بالإطار المؤسسي، وبتمويل الاتفاقية وتنفيذها، وبتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأطراف المتضررة. أما فيما يتعلق بالإطار المؤسسي، فقد قرر المؤتمر إنشاء هيئة فرعية ستتولى استعراض التقارير عن التدابير اللازمة لتنفيذ الاتفاقية وستقوم بوضع التوصيات. كما قرر المؤتمر اتخاذ إجراءات لتحسين فعالية لجنة العلم والتكنولوجيا وكفاءتها بغية مساعدة البلدان على إدراج العلم والتكنولوجيا فيما تضطلع به من أنشطة على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي.

٢٠ - وفيما يتعلق بالتمويل، أوضح المتكلم أن المؤتمر اتخذ قرارا بشأن تمويل تنفيذ الاتفاقية. وقد رحبت الأطراف بالقرار الذي اتخذه مرفق البيئة العالمية في أيار/مايو ٢٠٠١ والقاضي بجعل الاهتمام في عمله ينصبّ على تدهور الأراضي، وهو الأمر الذي من شأنه أن يوجد دعما ماليا جديدا وإضافيا تمس الحاجة إليه لتمويل برامج العمل الوطنية التي تنفذها البلدان المتضررة. وفي هذا الصدد، شدد مؤتمر الأطراف على وجوب أن تستند أي استراتيجية للحد من الفقر ومكافحة التصحر إلى آلية تمويل قابلة للتنبؤ بها ولا تتيح موارد تمويل جديدة وإضافية فحسب بل كذلك تضع نهجا قائما على تنسيق البرامج فيما بين مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف. وأضاف أن مؤتمر الأطراف أقر كذلك برنامجه وميزانيته لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠٣ وطلب أن يتم إدراج دوراته ودورات هيئاته الفرعية في جدول المؤتمرات والاجتماعات لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٢١ - وتابع قائلا إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة سيقوم بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية، ومن المنتظر أن يعطي دفعة جديدة لمعالجة الصعوبات التي تحول دون تحقيق أهداف الاتفاقية. وأوضح أن مؤتمر الأطراف قرر أن يقدم لمؤتمر القمة العالمي تقريرا مرحليا شاملا عن تنفيذ الاتفاقية وأن يؤكد على ضرورة أن تعكس نتائج مؤتمر القمة، على النحو الواجب، أهداف الاتفاقية ولا سيما المتصلة منها بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

٢٢ - **السيد بريسينو** (مدير الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث): عرض باسم وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (A/56/68-E/2002/63). وأوضح أن هذه الاستراتيجية، التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٥٤/٢١٩، تستند إلى درس قيِّم جرى استخلاصه منذ عام ١٩٩٤ وهو أن الكوارث لا تنجم عن المخاطر الطبيعية بقدر ما تنجم عما تحدثه تلك المخاطر من آثار ضارة على النظم الاقتصادية

والاجتماعية الهشة. ومن ثم، فإن المهمة الرئيسية للاستراتيجية الدولية تتمثل في التشجيع على وجود ''ثقافة وقائية'' على الصعيد العالمي من شأنها أن تحد من أوجه الضعف. وأضاف قائلا إنه يجري حاليا بذل كافة الجهود للتشجيع على إدراج الحد من الكوارث في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وتغير المناخ.

٢٣ - ومضى يقول إن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث الطبيعية، التي حظيت بتأييد الجمعية العامة في قرارها ٥٤/٢١٩، اجتمعت ثلاث مرات وقدمت توجيهات تتعلق بالسياسات ومساهمة فنية لتحقيق أهداف الاستراتيجية. وأنشأت الفرقة أربعة أفرقة عاملة تقنية تركّز على المناخ والكوارث؛ والإنذار المبكر؛ وتقييم الآثار وأوجه الضعف؛ وحرائق الغابات. وأوضح أن أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث تعمل عن كثب مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة من الأمم المتحدة ومن غيرها. وقامت الأمانة بإصدار التقرير السنوي العالمي عن الحد من الكوارث، ووضعت مبادئ توجيهية للتعاون مع البرامج الوطنية للحد من الكوارث ولدعم تلك البرامج، وأعدت ونشرت منهجيات لتقييم الأخطار ودروسا مستفادة، ونظمت حملات إعلامية عالمية للتشجيع على الحد من الكوارث فضلا عن مبادرات أخرى لتبادل المعلومات وزيادة الوعي.

٢٤ - وتابع قائلا إن الخسائر الاقتصادية المترتبة على الكوارث شهدت، خلال العقد الماضي، زيادة متوسطها ١٠ في المائة كل سنة. وبرغم الاتفاق العام على ضرورة الحد من الكوارث الطبيعية، فإن هذا الأمر لم يحظ سوى بنسبة ١ في المائة تقريبا من الموارد التي يتيحها المجتمع الدولي لمواجهة الكوارث. ومن ثم، خلص الأمين العام إلى أن الحد من الكوارث يجب أن يحظى بأولوية أكبر وأن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والأمانة هما آليتان مناسبتان لخدمة أهداف الاستراتيجية. ولهذا اقترح الأمين العام ألا تواصل الأمانة القيام بذلك الدور فحسب بل أن تعزز كذلك من تقديم خدماتها على الصعيد الإقليمي. وأوضح أن فرقة العمل والأمانة هما من الأهمية بحيث يتعين بحث مسألة تمويلهما من الميزانية العادية ولو بصورة جزئية.

٢٥ - وعرض تقرير الأمين العام عن التعاون الدولي لتخفيف أثر ظاهرة النينيو (A/56/76–S/2001/54)، فقال إن هذه الظاهرة، من بين جميع ظواهر الطقس والمناخ غير العادية، تبدو مؤهلة أكثر من غيرها لتسفر عن أحداث طبيعية شاملة ومدمّرة قد تؤثر على الكرة الأرضية بأسرها. وأوضح أن شقيقة تلك الظاهرة التي تسمى ''النينيا'' قادرة هي الأخرى على إحداث دمار على نطاق واسع. وقد كشفت الفيضانات والجفاف الحاد في منطقة القرن الأفريقي عن وجود نمط متسق مع ما سبق من حوادث النينيو.

٢٦ - وذكر أن حلقة دراسية عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ في غواياكيل، بإكوادور، لإجراء تحليل علمي وتقني لحادث النينيو الذي وقع في ما بين عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. وقد تمحضت هذه الحلقة عن وضع مشروع لتقييم أثر النينيو في ١٦ بلدا ناميا من جميع أنحاء العالم وعن وضع الأساس لإنشاء مركز الأبحاث الدولية المعينة بالتذبذب الجنوبي لظاهرة النينيو من جانب حكومة إكوادور والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وأضاف أن من المتوقع أن يعمل الفريق العامل المعني بالمناخ والكوارث بمثابة منتدى للخبراء داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل تقديم الدعم للتعاون الدولي الهادف إلى الحد من أثر تيار النينيو.

٢٧ - ودعا إلى وجوب أن يستعد المجتمع الدولي بشكل أفضل للتخفيف من آثار هذه الظاهرة. وأشار على وجه الخصوص إلى أن بناء القدرات في البلدان النامية، يجب أن يستهدف تحسين الخبرة العلمية والتقنية لمساعدة هذه البلدان

على مواجهة مثل هذه التقلبات المناخية الحادة، وأن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة يجب عليها أن تقوم بتعديل برامجها تحقيقا لهذا الغرض. وقد عرض تقرير الأمين العام أيضا عددا من التوصيات بشأن ما ينبغي القيام به في مجالات الإعلام، والدعوة، والتثقيف، والتعاون فيما بين المؤسسات.

٢٨ - **السيد أوبرماير** (اتفاقية التنوع البيولوجي): قال، لدى عرضه تقرير الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي (A/56/126)، إن موجزا بالأنشطة الرئيسية التي جرى تنفيذها بموجب الاتفاقية خلال السنة الماضية يرد في الفقرتين ٢ و ٤.

٢٩ - وأضاف أن الموضوع الرئيسي للاجتماع السادس للهيئة الفرعية المعنية بتقديم المشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية تمثّل في الأنواع الغريبة التي تشكّل أهمّ تهديد يواجه التنوع البيولوجي بعد تدمير الموائل. ومن بين النتائج الهامة التي أسفر عنها الاجتماع إقرار التوصية رابعا/٤ بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ. وقال إن الهيئة الفرعية وافقت على الاضطلاع بتقييم تجريبي لإعداد المشورة العلمية بشأن إدراج الاعتبارات المتعلقة بالتنوّع البيولوجي في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها، وقامت بإنشاء فريق مخصص للخبراء التقنيين لتحقيق هذا الغرض.

٣٠ - وأشار إلى أن أهم نتيجة أسفر عنها الاجتماع الأول للجنة الحكومية الدولية المعنية ببروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية تتمثل في توصياته المتعلقة بالشروع في المرحلة التجريبية لإنشاء مركز تبادل المعلومات الخاصة بالسلامة البيولوجية. وسيُشكّل تطوير القدرات البيوتقنية لأصحاب المصلحة لتمكينهم من تقييم وإدارة المخاطر أحد التحديات الرئيسية التي تواجه تنفيذ هذا البروتوكول. وسيتطلّب ذلك عمليات لنقل التكنولوجيا من القطاع الخاص ومن الأطراف المتقدمة إلى الأطراف النامية.

٣١ - وأضاف أن الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المعني بالوصول إلى الموارد وتقاسم المنافع الذي عقد في مونتريال في آذار/مارس ٢٠٠١ ركز على تقييم خبرة المستعملين والموردين في مجال الوصول إلى الموارد وتقاسم المنافع وعلى تحديد النهج الهادفة إلى تحقيق مشاركة أصحاب المصلحة في ترتيبات الوصول إلى الموارد وتقاسم المنافع. وقد جرى التركيز بدرجة كبيرة على بناء القدرات وتعزيز قدرة أصحاب المصلحة في مجالات من قبيل وضع التشريعات المناسبة، واتخاذ تدابير إدارية وأخرى متعلقة بالسياسات وحماية الموارد الوراثية وما يتصل بها من معارف تقليدية، وابتكارات المجتمعات الأصلية والمحلية وممارساتها. وقرر مؤتمر الأطراف خلال اجتماعه الخامس الشروع في عملية لوضع خطة استراتيجية لتحقيق أغراض الاتفاقية. وأضاف قائلا إنه تمّ الاتفاق، فيما بعد، على هيكل هذه الخطة ومشروع عناصرها خلال حلقة عمل عقدت في سيشيل (UNEP/CBD/MSP/2).

٣٢ - **السيد كامياب** (جمهورية إيران الإسلامية): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأعرب عن اتفاقه بصفة عامة مع توصيات الأمين العام الواردة في تقريره (A/56/68-E/2001/63)، لكنه أضاف أنه لا بد من إيلاء اهتمام خاص لأوضاع البلدان النامية ومناطقها. وبينما رحب بإنشاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات للحد من الكوارث، دعا إلى تنسيق أكبر بين فرقة العمل والأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث ومع المنظمات والمؤسسات ذات الصلة.

٣٣ - وتطرق إلى موضوع التعاون الدولي للحد من آثار ظاهرة النينيو فرحب بالتوقيع على مذكرة التعاون بين

إكوادور والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (A/C.2/56/2) وبنتائج اجتماع الفريق العامل المعني بالمناخ والكوارث الذي حدد أولويتين لأعماله. وقال إن إعادة النظر في الرصد القطاعي ونظم الإنذار، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها، ودعم التعاون الدولي للحد من آثار ظاهرة النينيو يشكلان خطوتين متكاملتين. وينبغي أن تتاح للبلدان التجارب والدروس المستفادة من تنفيذ المشروع المسمى ''التخفيف من آثار حالات الطوارئ البيئية عن طريق الإنذار المبكر والتأهب: حالة موجة النينيو للفترة ١٩٩٧/١٩٩٨''، وينبغي تشجيع مواصلة مشاريع من هذا القبيل في بلدان نامية أخرى. وقال إنه متفق مع التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/56/76-E/2001/54)، لا سيما التوصية الواردة في الفقرة ٣٥ منه.

٣٤ - وتطرق إلى اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية، فأشار إلى نتائج الاجتماع الثاني للجنة الحكومية الدولية المعنية ببروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية، الذي عقد في نيروبي في الفترة من ١ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وكانت مناقشة قضايا مثل التعويض وإجراءات اتخاذ القرارات وبناء القدرات مفيدة للغاية. وقال إنه ينبغي لنظام المسؤولية والجبر أن يعالج موضوع المسؤولية والجبر الناجمين عن انتقال الكائنات الحية المحورة عبر الحدود. ومن المهم أيضا تبادل المعلومات عن هذا الانتقال. وأعرب عن أمله في أن تتخذ خلال الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف، الذي سيعقد في لاهاي بهولندا في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، قرارات بشأن وضع خطة عمل استراتيجية طويلة الأمد لتنفيذ الاتفاقية وبشأن سبل ووسائل تعزيز تنفيذها.

٣٥ - وتطرق إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، فأعرب عن ارتياحه للقرار الذي اتخذه مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة التي عقدت في جنيف بشأن إنشاء لجنة مهمتها استعراض تنفيذ الاتفاقية. وقال إن عدم وجود هيئة من هذا القبيل أعاق تنفيذ الاتفاقية منذ أن وُضعت. كما رحب بالاتفاق الذي يقضي بإنشاء فريق من الخبراء يعنى بالتصحر والجفاف داخل لجنة العلم والتكنولوجيا. وقال إن الاتفاق على زيادة الميزانية الأساسية المخصصة للاتفاقية يمثل خطوة إلى الأمام، لكن الميزانية المعتمدة لفترة السنتين المقبلة ما زالت غير كافية إطلاقا لتلبية الاحتياجات الفعلية للاتفاقية. وأوضح أن المجموعة تعتقد اعتقادا راسخا بأن تنفيذ الاتفاقية مرهون إلى حد كبير بوجود آلية مالية دائمة، ولهذا فإنها ترحب بقرار مجلس مرفق البيئة العالمية، وتشجع المرفق على اتخاذ الخطوات المقبلة وهي اعتبار تدهور الأراضي مجال عمله الجديد ومحط اهتمامه.

٣٦ - وقال بعد أن شكر الأمين العام على تقريره المتعلق بمواصلة تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/56/170) إنه بالرغم من تحقق بعض التقدم في تنفيذ برنامج العمل، يبدو أن ثمة حاجة إلى مزيد من العمل في مجالات مختلفة، بما فيها تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وكذلك العولمة وتحرير التجارة.

٣٧ - وتطرق أخيرا إلى موضوع تشجيع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥، فقال إنه يجب التغلب على العقبات والقيود التي تحول دون تشجيع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. وأشار إلى أن المجموعة ترحب ببدء العمل في هذا الشأن وتشدد على أهميته. كما ترحب بالتوصية الصادرة خلال الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة بخصوص الطاقة الشمسية، وخاصة دور الحكومات في توفير خدمات الطاقة في المناطق النائية والريفية ودورها في تذليل العقبات التي تحول دون تنفيذ السياسات الرامية إلى تشجيع وسائل الطاقة المتجددة في هذه المناطق. وقال إن المجموعة تعتقد أنه ينبغي لبلدان أخرى أن تستفيد بصورة

أكبر من البرنامج العالمي للطاقة الشمسية كأحد الوسائل الكفيلة بتعزيز استخدام الطاقة والتكنولوجيا الشمسية.

٣٨ - **السيد إساكوف** (الاتحاد الروسي): أعرب عن استعداد وفده للنظر بصورة بناءة في توصية الأمين العام بأن يشرع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في استعراض عشري لتنفيذ نتائج مؤتمر يوكوهاما العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية. وقال إن وفده يعتبر أن الهدف الرئيسي من هذا الاستعراض هو ضمان إجراء تقييم شامل وموضوعي للتقدم المحرز في الحد من الكوارث الطبيعية بحيث يتسنى تحديد السبل الكفيلة بزيادة تعزيز جهود المجتمع الدولي المبذولة في هذا الصدد.

٣٩ - وقال إن حكومته تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وسيلة هامة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وأحد عناصر النظام القانوني الشامل للتعاون المتعدد الأطراف في مجال البيئة. وأضاف أنها راضية عن القرارات الهامة التي اتخذها مؤتمر الأطراف في جنيف بشأن أثر الاتفاقية في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وهي تعتبر أن دخول المرفق الإقليمي الخامس لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية له أهمية خاصة؛ فهو يعزز الاتفاقية عن طريق جعلها ذات طابع عالمي أكبر ويهيئ الظروف المؤاتية لإشراك تلك المجموعة من البلدان بالذات في أنشطة التعاون الدولي من أجل مكافحة التصحر وتدهور الأراضي. وفي ضوء ذلك، فإن الاتحاد الروسي كثف من عملية التنسيق بين الوكالات للمسائل المرتبطة بالانضمام إلى الاتفاقية.

٤٠ - وأوضح أن الاتحاد الروسي يؤيد نتائج الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، ويؤكد اهتمامه بمواصلة المشاركة الفعالة في الجهود المبذولة لتحقيق غاياتها؛ ويود في الوقت ذاته لفت انتباه اللجنة إلى أنه يتمتع بتجربة واسعة في معالجة مشاكل التنوع البيولوجي يمكن الاستعانة بها بشكل يعود بالفائدة على العديد من البلدان المهتمة. وقال إن دخول بروتوكول كرتاخينا حيز النفاذ ينبغي أن يساهم في إقامة نظام عالمي للسلامة البيولوجية وإيجاد آلية لتوحيد المعايير وشبكة عالمية في مجال نقل الكائنات المحورة وراثيا عبر الحدود. وقال إن حكومته منكبة جديا على التحضير لانضمامها إلى البروتوكول.

٤١ - وقال إن الاتحاد الروسي يولي أهمية كبيرة لزيادة تعزيز التعاون وأوجه التكامل بين الاتفاقيات البيئية الرئيسية والصكوك والمنظمات البيئية الأخرى، فضلا عن هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المرتبطة بالتنمية المستدامة.

٤٢ - وأردف قائلا إنه من الواضح أن موضوع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة موضوع هام، ويجب على البلدان زيادة إدماجه في استراتيجيتها الوطنية، وتعزيز البحوث العلمية، بما فيها البحوث الدولية، في التكنولوجيات ذات الصلة، وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع. وقال إن الاتحاد الروسي يؤيد تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية، ويرى أنه من المهم زيادة التعاون في هذا الموضوع بين منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والأمانة العامة للأمم المتحدة.

٤٣ - **السيد كوكوبو** (اليابان): رحب بنتائج الدورة الخامسة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، خاصة قرارها إنشاء لجنة لاستعراض تنفيذ الاتفاقية ولجنة للعلم والتكنولوجيا.

٤٤ - وقال إن اليابان تعتقد أن استخدام الحياة البرية بصورة مستدامة، واحترام التقاليد المحلية، هو مفتاح الحفاظ على التنوع البيولوجي. ومضى يقول إن وفده يُعبر عن إعجابه لجهود الحفاظ على البيئة التي تبذلها كوبا وبوتسوانا وناميبيا وجنوب أفريقيا وزمبابوي وبيرو. ومن المهم بالنسبة للحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التشبث بمفهوم الاستخدام المستدام للحياة البرية وإدخاله

حيز الممارسة من أجل حماية التنوع البيولوجي، وخاصة الأنواع المهددة بالانقراض. وقال إن من المهم أيضا لحماية التنوع البيولوجي صون النظام البيئي من الكائنات الحية المحورة؛ ولذلك فإن اليابان تستعد للتصديق على بروتوكول كارتاخينا وتأمل في أن تحذو حكومات أخرى حذوها.

٤٥ - وأنهى كلامه قائلا إن اليابان تقدم من خلال مساعدتها الإنمائية الرسمية دعما فعليا للدول الجزرية الصغيرة النامية في ما تبذله من جهود لتحقيق التنمية المستدامة، وتعطي الأولوية لتنمية الموارد البشرية والهياكل الأساسية وحماية البيئة.

٤٦ - **السيد مِغيدو** (إسرائيل): قال إن بلده ما فتئ يجرب لسنوات عديدة استغلال الأراضي الجافة. وأضاف أن إسرائيل ملتزمة بجدية بتبادل خبرتها في مكافحة التصحر مع بلدان أخرى. وتمثل الدرس الرئيسي الذي يمكن أن تطلع الآخرين عليه في ضرورة استخدام المساوئ الواضحة للأراضي الجافة لإيجاد مزايا اقتصادية. ويشمل برنامجها الدولي لتطوير محاصيل الأراضي القاحلة، الذي يعتمد على النهج المعتمد في الجزء الجنوبي الصحراوي من إسرائيل، والمتمثل في إدخال النباتات المناسبة وتدجينها، شراكات مع علماء وباحثين ومنظمات غير حكومية والأمم المتحدة ووكالات أخرى. وأشار إلى أن المركز الإسرائيلي للتعاون الدولي قام بدور أساسي في العمل الإنمائي الذي يقوم به البرنامج الدولي لتطوير محاصيل الأراضي القاحلة حيث قام برعاية حلقات دراسية وحلقات عمل ومول بعثات لتقصي الحقائق وتطوير المشاريع قام بها أعضاء البرنامج المذكور في أفريقيا ودورات تدريبية متخصصة للمتعاونين مع البرنامج في إسرائيل.

٤٧ - ومضى يقول إن أكثر السبل فعالية لتكثيف الزراعة هو الري على الأرجح. ويُستخدم حاليا نظام استُحدث مؤخرا للري بالتنقيط بفعل الجاذبية في حدائق الخضراوات الأفريقية - وهو نهج شمولي في الزراعة وملائم لقطاع كبير من المزارعين في هذه القارة. وقال إن لنظام الري بالتنقيط بفعل الجاذبية مزايا عديدة، ويتيح معظم فوائد نظم التكنولوجيا المتقدمة لصغار المزارعين بتكلفة ضئيلة. وما من شك في أن إدخال نهج حدائق الخضراوات الأفريقية ونشره سيكون بمثابة منطلق نحو تكثيف الزراعة بصورة أكبر.

٤٨ - وقال إنه بما أنه ليست ثمة حدود للتصحر، فإن إسرائيل تعتقد أن التعاون الإقليمي أمر أساسي لمكافحته.

٤٩ - **السيد يحيا** (إسرائيل): قال إن أكثر من ٩٠ في المائة من المواطنين الإسرائيليين يستخدمون الطاقة الشمسية لتسخين الماء للأغراض المترلية. وقال إن الأوساط الجامعية والصناعية تدرس حاليا إمكانات الطاقة الشمسية عامة وتكنولوجيا الطاقة الكهرضوئية بشكل خاص. ولتكنولوجيا الطاقة الكهرضوئية فوائد عديدة منها: أنها نظيفة ويمكن أن تعمل لفترات طويلة دونما الحاجة إلى الصيانة، وأنها تستخدم الطاقة الشمسية المتاحة مجانا وبوفرة، وأنها بسيطة للغاية. وقد حسَّنت في إسرائيل مستوى معيشة سكان المناطق والتجمعات النائية. وقال إن إسرائيل مستعدة لتقديم خبرتها ومعرفتها للبلدان التي تطلب التدريب على استخدام الطاقة الشمسية.

٥٠ - **السيدة لوبيس - كاماكرو** (فترويلا): قالت إن حكومتها تكثف الجهود من أجل التنبؤ بالكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها، وإنها أنشأت فريقا عاملا لوضع نهج علمي ومتعدد التخصصات ومتكامل للتصدي للأخطار. ورحبت في هذا السياق، بإنشاء المركز الدولي لبحوث ظاهرة النينيو/التذبذب الجنوبي وكذلك الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث.

٥١ - وبخصوص التصحر، قالت إن نسبة ٦ في المائة من البلد صُنفت ضمن المناطق القاحلة أو شبه القاحلة، وإن وفد بلدها يولي اهتماما خاصا لتدابير الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية المعتمدة في آخر دورة لمؤتمر الدول الأطراف.

٥٢ - ومضت تقول إن حفظ التنوع البيولوجي من خلال استخدام العلم والتكنولوجيا يُشكل أيضا إحدى الأولويات وإن حكومتها اعتمدت مؤخرا لوائح جزئية لتطبيق القانون على التنوع البيولوجي، في مجال تسجيل الكائنات المحورة وراثيا ومشتقاتها والمنتجات التي تحتوي عليها ورصدها وفرض ضرائب عليها، وذلك بهدف درء مخاطرها على البيئة والتنوع البيولوجي والصحة والمنتجات الزراعية أو التخفيف من تلك المخاطر.

٥٣ - وأضافت أن وفدها يؤيد أيضا التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، خاصة في البحر الكاريبي، وأكدت أنه بالرغم من التقدم المحرز باتجاه تنفيذ برنامج عمل بربادوس لعام ١٩٩٤، فإنه ما زال من الضروري تقديم الدعم الدولي لهذه الدول من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية. ولذلك فإنها تؤيد اعتبار منطقة البحر الكاريبي منطقة خاصة للتنمية المستدامة، بالنظر إلى خصائصها الفريدة وبغرض إدارة مواردها بصورة مستدامة.

٥٤ - وقالت إن وفدها يولي اهتماما كبيرا لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ويؤيد البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥. وأشارت إلى أن حكومتها قامت بمساعدة من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بإعداد مشروع قانون بشأن كفاءة الطاقة؛ كما شُرع في تنفيذ خطة للاستعاضة عن الكهرباء المولَّدة بالطاقة المتجددة في المناطق الريفية، وذلك من أجل توفير حلول عملية يُشارك فيها السكان المحليون وتدعم رفاههم.

٥٥ - وأكدت على أهمية إنشاء المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات وذكَّرت بأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة كان قد ذكر فنزويلا بوصفها البلد الذي يوفر أكبر قدر من الحماية الرسمية من خلال احتياطاته من الغابات.

٥٦ - **السيد محمد** (نيجيريا): رحب بإنشاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالحد من الكوارث، مؤكدا أن استعراض الترتيبات المؤسسية يجب أن يكفل التنفيذ الفعال للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث الطبيعية، ويجب إيلاء أهمية خاصة لاحتياجات البلدان النامية. وأضاف قائلا إن على المجتمع الدولي أن يعزز أيضا التأهب للكوارث ونُظم الإنذار المبكر على الأصعدة المحلي والوطني والإقليمي من أجل التصدي بفعالية للكوارث. كما يجب تعزيز القدرات المحلية للتخفيف من حدة الكوارث ومواجهتها. وأشار، في هذا الصدد، إلى أن حكومته اعتمدت خططا وطنية للحد من الكوارث وأنشأت هيئة وطنية لمواجهة حالات الطوارئ.

٥٧ - ورغم ترحيبه بإنشاء لجنة لاستعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر وفريق الخبراء المعني بالتصحر والجفاف في نطاق لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، أوضح أن الاتفاقية لا تحظى بنفس الموارد المالية والتقنية التي تستفيد منها الاتفاقيات الأخرى الناشئة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وأشاد بمرفق البيئة العالمية لقراره تمويل المشاريع المتعلقة بتدهور الأراضي كوسيلة للمساعدة في تنفيذ الاتفاقية، وقال إنه ينبغي تسخير المرفق كآلية لتمويل الاتفاقية نظرا للأهمية الحيوية التي تمثلها موارد الأراضي بالنسبة لمعظم سكان البلدان النامية.

٥٨ - وأردف قائلا إن بروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية ينبغي أن يحسن الشفافية داخل المجتمع الدولي في المسائل المتعلقة بالكائنات الحية المحورة والكائنات المحورة

وراثيا، ولكنه أكد أن التنفيذ الفعال للبروتوكول سيتوقف على التزام المجتمع الدولي بتوفير آلية التمويل الضرورية. كما أشار إلى نتائج الاجتماع الثاني للجنة الحكومية الدولية المعنية ببروتوكول كارتاخينا للسلامة البيولوجية المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، قائلا إن مبدأ مسؤولية الجهة الملوثة عن إزالة التلوث والتعويض عن الأضرار التي لحقت البيئة لا ينبغي أن تقوضه التأخيرات الإجرائية أو الصعوبات القانونية. ولذلك فقد أعرب عن تطلعه إلى انعقاد الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف الذي ينبغي أن ينظر في استحداث قواعد وإجراءات دولية تتعلق بالمسؤولية عن الأضرار الناتجة عن انتقال الكائنات الحية المحورة عبر الحدود والتعويض عن تلك الأضرار.

٥٩ - وأعرب عن الأسف لأن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية قد أخفق حتى الآن في حل المشاكل الناجمة عن تغير المناخ والكوارث الطبيعية. وقال إن من الضروري أن تتضافر الجهود الدولية لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنفيذ الكامل لبرنامج العمل.

٦٠ - واستطرد قائلا إن تشجيع واستحداث مصادر جديدة ومتجددة للطاقة يتطلب التعاون الفعال من جانب الأطراف المعنية كافة، ولا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية. ولهذا فقد أثنى على عمل البرنامج العالمي للتوعية والتدريب في ميدان الطاقة المتجددة، وخاصة عمله الرامي إلى توفير خدمات الطاقة لسكان الأرياف والمناطق المعزولة. وقال إن على البرنامج أن يواصل التركيز على التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما في سياق البرنامج العالمي للطاقة الشمسية (١٩٩٦-٢٠٠٥). كما ينبغي أن تعطى أهمية خاصة في البلدان النامية لبناء القدرات في مجال تنمية الموارد البشرية والطاقة الشمسية وغيرها من تكنولوجيات الطاقة، ونقل التكنولوجيا، وإمكانية الحصول على الموارد المالية، بما في ذلك الاستثمار الخاص والهياكل الأساسية للطاقة والخدمات المتصلة بها.

٦١ - **السيدة كلارك** (بربادوس): أكدت أهمية التعاون بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والشركاء الإنمائيين في دمج مبادرات التنمية المستدامة في صلب السياسات الوطنية والإقليمية. وقالت إن التزام حكومتها بالتنمية المستدامة لم يفتر رغم عدم تحقق الوعد بالموارد في أعقاب مؤتمر ريو. وأضافت قائلة إنه قد أحرز تقدم كبير في تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في ميدان المواد الخطرة، الكيميائية وغير الكيميائية، والتخلص من النفايات الصلبة والسائلة وتدبيرها، والحد من تحات الشواطئ. وستعقد حلقة عمل في مستهل كانون الأول/ديسمبر لبلورة موقف وطني فيما يتعلق بالتشاور الأقاليمي بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. كما رحبت بالجهود التي تبذلها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة من أجل إقامة علاقات مؤسسية بين بربادوس وكوستاريكا وجزر ملديف عن طريق ترتيبات التوأمة.

٦٢ - وأضافت قائلة إن التنمية المستدامة لا تزال، للأسف، تنافس مع أولويات وطنية أخرى على الموارد الشحيحة أصلا. ورغم الفائدة المتحققة من مشروع بناء القدرات للقرن ٢١ المضطلع به بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنشاء مجلس وطني للتنمية المستدامة، فقد كانت الفترة التجريبية قصيرة، ومن الضروري إيجاد آلية ذاتية للتعاون المستمر مع البرنامج الإنمائي.

٦٣ - ومضت تقول إن الجهود المبذولة من أجل تنفيذ برنامج العمل قد أعيقت بفعل انعدام آلية إقليمية لتنفيذه؛ ومن الضروري إنشاء آلية إقليمية لكي تتمكن البلدان من تبادل خبراتها وتحدد أفضل الممارسات. وقالت إن من المحتمل

أن تتفاقم الكوارث الطبيعية الخطيرة التي تتعرض لها بلدان المؤتمر الاقتصادي الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي (الجماعة الكاريبية) بسبب تغير المناخ. وقد أسهم المشروع الكاريبي للتخطيط للتكيف مع تغير المناخ العالمي إسهاما كبيرا في فهم آثار تغير المناخ. وتتمثل الخطوة التالية في تطبيق البيانات التي جرى جمعها والدروس المستخلصة لدمج مسائل تغير المناخ والمبادرات المتعلقة به في صلب السياسة الوطنية والإقليمية.

٦٤ - وأشارت إلى الشواغل الراجعة إلى انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في سياق تراجع اقتصادي حاد في الاقتصادات الرئيسية. وقالت إن مواصلة تنفيذ برنامج العمل أمر لا غنى عنه للاستدامة البيئية والاقتصادية للدول الجزرية الصغيرة النامية، وقالت إن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أكدت بدرجة أكبر ضعف تلك الدول أمام العوامل الخارجية. وفيما أشارت إلى أن المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وبرنامج عمل برنادوس يشكلان الحدثين العالميين الأولين في نطاق جدول أعمال القرن ٢١، قالت إن جهود التعاون الكبيرة المبذولة من أجل تنفيذ نتائج ذلك المؤتمر وبرنامج العمل ينبغي أن تتخذ مثالا في مؤتمر القمة.

٦٥ - **السيدة جيني** (المراقبة عن سويسرا): أعربت عن تأييد وفدها للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، ورحبت بالدور المتزايد الأهمية الذي تضطلع به فرقة العمل المشتركة بين الوكالات. وقالت إن ثمة وعيا متزايدا على جميع الأصعدة بضرورة العمل بثقافة الوقاية من الكوارث، وشجعت فرقة العمل وأفرقة العمل الأربعة التابعة لها على تعزيز جهودها.

٦٦ - وأضافت قائلة إن حكومتها لا تزال تدعم الجهود الدولية من أجل مكافحة التصحر، ولكن رغم اعترافها بالتقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر، فقد أكدت الحاجة إلى كفالة التنفيذ الفعال على الصعيد المحلي، حيث يتأثر السكان مباشرة، ومن ثم رحبت بإنشاء فريق عامل مخصص لاستعراض تقارير الأطراف على نحو منتظم. وقالت إنها تؤيد أيضا الأولوية الجديدة المعطاة لتدهور الأراضي في نطاق مرفق البيئة العالمية، وشددت على أن إعادة تصميم الصندوق يجب أن تشمل رصد موارد محددة لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

٦٧ - وفيما يتعلق باتفاقية التنوع البيولوجي، أكدت أهمية بروتوكول كارتاخينا لاستحداث التكنولوجيات البيولوجية واستعمالها بصورة مأمونة. وقالت إنه للمرة الأولى في القانون البيئي الدولي، تم الأخذ بمبدأ التدابير التحوطية كما أعيد تأكيد مبدأ التعاضد بين الاتفاقات البيئية والاتفاقات التجارية. ويأخذ البروتوكول بعين الاعتبار أيضا الاحتياجات المحددة للبلدان النامية، والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان الصناعية التي بها قطاع كبير للتكنولوجيا الحيوية، وسيساعد على تعزيز توحيد إجراءات السلامة البيئية المتعلقة بالتكنولوجيات الحيوية. كما ينبغي أن تقود الجهود المضطلع بها في إطار البروتوكول إلى استحداث نظام للمسؤولية المدنية عن الأضرار التي تسببها الكائنات الحية المحورة. وأضافت قائلة إن وفدها يولي كذلك أهمية كبيرة لوضع مبادئ توجيهية تطوعية دولية تتعلق بفرص الوصول إلى الموارد الوراثية وتقاسم منافعها. وينبغي أن تعتمد الأطراف مشروع المبادئ التوجيهية الذي وضعه الفريق العامل في بون مؤخرا.

٦٨ - واسترسلت قائلة إن وفدها ما برح يدعو إلى تحقيق اتساق أكبر بين اتفاقية التنوع البيولوجي ومختلف الاتفاقيات المتعلقة بجوانب محددة من التنوع البيولوجي. ويجب أيضا بذل جهود لتعزيز التكامل بين اتفاقية التنوع البيولوجي والصكوك الدولية الموضوعة في قطاعات أخرى، وخاصة صكوك منظمة التجارة العالمية. كما أن من المهم بشكل

خاص مواصلة العمل الجاري لكفالة اتساق أكبر بين اتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. ويجب دمج المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي في مشاريع استعمال الغابات لامتصاص الكربون التي ستنفذ في إطار بروتوكول كيوتو، الأمر الذي سيتطلب استثمارا ماليا كبيرا.

٦٩ - **السيدة تسينغوا** (جنوب أفريقيا): قالت إن التصحر في أفريقيا يهدد ما يصل إلى ٦٥ في المائة من الأراضي الزراعية، مما يجعل عددا متزايدا من البلدان الأفريقية تتحول إلى بلدان مستوردة صافية للأغذية. ولذلك فلا غنى عن التنفيذ الفعال لاتفاقية مكافحة التصحر وقرارات الأطراف في المؤتمر. ويجب توفير الموارد المالية الكافية لهذه الغاية.

٧٠ - وأكدت أهمية المحافظة على التنوع البيولوجي وتنميته تنمية مستدامة من الناحية البيئية. وقالت إن معظم الفقراء في العالم النامي يعتمدون على الموارد البيولوجية ويجب أن يستفيدوا من منافع الاقتصاد القائم على المعرفة، وذلك مثلا من خلال كسب حقوق الملكية الفكرية. وأردفت قائلة إن استمرار تقلص التنوع البيولوجي، الناجم بدرجة كبيرة عن نشاط الإنسان، يمثل تهديدا خطيرا للتنمية المستدامة، ولا سيما في آسيا. ورغم الجهود المبذولة، فإن التدابير الإضافية كالبحوث وأعمال التوثيق المتعلقة بمعارف السكان الأصليين لازمة كلزوم استراتيجيات الأساليب المستدامة في جني المحاصيل والتجارة، والمشاركة الأوسع لجميع الجهات المعنية وتقاسم المنافع.

٧١ - وتابعت قائلة إن جنوب أفريقيا، وهي البلد الذي يحتل المرتبة الثالثة في العالم من حيث التنوع البيولوجي، تدعم دعما كاملا التنفيذ الفعال لاتفاقية التنوع البيولوجي، كما ترحب بأحكام بروتوكول كارتاخينا فيما يتعلق بالكائنات الحية المحورة وراثيا، وأشارت إلى أن بلدها هو الآن في مرحلة التصديق عليه. ويجري أيضا استحداث الإطار القانوني والإداري الوطني الضروري لذلك.

٧٢ - وأضافت قائلة إن سياسة حكومتها تشمل جدول أعمال طويل الأجل في ميدان إدارة التنوع البيولوجي وخطة عمل شاملة لتعزيز المحافظة على التنوع البيولوجي واستعماله استعمالا مستداما وتقاسم منافعه، فضلا عن الإدارة والاستعمال المستدامين للتنوع البيولوجي عبر الحدود الوطنية بالشراكة مع البلدان المجاورة. وسيتيح مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢ فرصة لتقييم تجارب العقد الماضي فيما يتعلق بإسهام الاتفاقية في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، واستحداث شراكات لمواصلة تنفيذ تلك الاتفاقية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

رفعت الجلسة في الساعة ١٨/٠٥.